

Distr.: General
27 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٧
٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان
إضافة

المحتويات

الصفحة

٢

..... التقرير السنوي للجنة الاستشارية التدقيق



الرجاء إعادة استعمال الورق

120517 120517 17-07390X (A)



التقرير السنوي للجنة الاستشارية للتدقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان
اللجنة الاستشارية للتدقيق (AAC)
التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ إلى المدير التنفيذي

أولاً - الغرض

١ - هذا التقرير موجّه إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ويتضمّن موجزاً لأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية للتدقيق التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال عام ٢٠١٦. وقد أُعدّ التقرير عملاً بالبند ١٤ من اختصاصات اللجنة، ووفقاً للفقرة ٢٥ (ج) من الجزء الفرعي الأول من القسم الرابع من سياسة الرقابة المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثانياً - أنشطة اللجنة الاستشارية للتدقيق في عام ٢٠١٦

٢ - أعضاء اللجنة الاستشارية للتدقيق. يُعيّن أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. يتمتع أعضاء اللجنة بخبرة في إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والإشراف، والحوكمة، والإدارة والإبلاغ الماليين، والتقييم، والتطوير، والمسائل البرنامجية. كان أعضاء اللجنة في عام ٢٠١٦ هم: السيدة/ بيرلينا مكساكو (جنوب أفريقيا)، والسيدة/ ماري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد/ فيراساك لينغسيريريووات (تايلند)، والسيد/ بيتر مايرتنز (هولندا)، والسيد/ خوسيه أوريزا (الأرجنتين). جميع أعضاء اللجنة هم من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهم مستقلون عن إدارته.

٣ - الاجتماعات. عقدت اللجنة خمسة اجتماعات في عام ٢٠١٦: اجتماعان بطريقة "المؤتمر عن بُعد" (شباط/ فبراير، وأذار/ مارس)، تلتها ثلاثة اجتماعات شخصية (نيسان/ أبريل، وحزيران / يونيو، وتشرين الثاني/ نوفمبر). تضمّن الأشخاص الذين تمّت دعوتهم إلى الفقرات ذات الصلة من الاجتماعات الشخصية، من بين أشخاص آخرين: نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، والإدارة العليا للبرامج والتشغيل؛ ومديرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق (OASIS)؛ ومدير مكتب التقييم؛ ومدير شعبة الخدمات الإدارية؛ ومستشار الأخلاقيات؛ وممثلي مجلس مراجعي الحسابات. كما عقدت اللجنة اجتماعات خاصة مع مديرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي

والتحقيق؛ ومدير مكتب التقييم؛ ومستشار الأخلاقيات؛ وممثلي مجلس مراجعي الحسابات. شارك السيد/ لينغسيريريات، بصفته رئيساً للجنة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أثناء نظر المجلس في أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية للجنة، أجرى الأعضاء مشاورات ومداولات فيما بينهم، واستعرضوا الوثائق، وقدموا المشورة إلى إدارة الصندوق عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني.

٤- الزيارات الميدانية. لم يقم أعضاء اللجنة بزيارات ميدانية في الفترة المشمولة بهذا التقرير. قام جميع أعضاء اللجنة بزيارات ميدانية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو الوارد في التقارير السنوية للسنوات السابقة.

٥. الإبلاغ. أعدت اللجنة محضراً لكل اجتماع من اجتماعاتها، وقدمت المشورة استناداً إلى المداولات التي أجرتها، وأطلعت المدير التنفيذي على نتائج الاجتماعات إما شخصياً أو عن طريق مؤتمرات الفيديو.

٦ - التوصيات. قدمت اللجنة توصيات واقتراحات إلى إدارة الصندوق أثناء اجتماعاتها، وتابعت تنفيذها.

٧- التقييم السنوي لفعالية اللجنة. أجرت اللجنة تقييماً ذاتياً سنوياً للتأكد من ملاءمة اختصاصاتها ولتقييم فعاليتها. وقد أكملت اللجنة عملية التقييم الذاتي لعام ٢٠١٦ وأبلغ المدير التنفيذي بنتائج هذه العملية.

ثالثاً - موجز بمشورة اللجنة الاستشارية للتدقيق إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦

٨ - نوجز فيما يلي المسائل التي حددتها اللجنة والمشورة المُقدّمة إلى المدير التنفيذي والإدارة العليا للصندوق في عام ٢٠١٦.

٩ - البيانات المالية والإبلاغ. استعرضت اللجنة مشروع البيانات المالية والإبلاغ الخاص بالصندوق عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، والذي أعدته شعبة الخدمات الإدارية (DMS) وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). يتم إعداد البيانات المالية والإبلاغ بواسطة شعبة الخدمات الإدارية على مستوى مُعتبر من الكفاءة المهنية، وقد أصبح عملية موحّدة داخل فرع المالية، حيث تُطبّق الضوابط الكافية، ويتم التحليل السليم للحسابات مع المتابعة المناسبة مع المكاتب الميدانية وغيرها. وتود اللجنة أن تُعرب عن تقديرها للمساعدة التي قدّمها كلٌّ من فرع التدقيق الداخلي التابع لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق وفرع المالية التابع لشعبة الخدمات الإدارية في عملية المراجعة. واستناداً إلى عملية الاستعراض التي قامت بها، أوصت اللجنة المدير التنفيذي بإحالة البيانات المالية إلى مجلس مراجعي الحسابات لاستخدامها في استكمال المراجعة السنوية للحسابات.

١٠ - الوضع التمويلي. استمر تأثير المساهمات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ بتقلب أسعار صرف العملات. فقد استمر التأثير السلبي الذي عانى منه التمويل الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥ جرّاء ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، واقتران ذلك بتخفيض مستويات تمويل الصندوق من قِبَل عدة دول، فضلاً عن التغييرات في توزيع التمويل بين أساسي وغير أساسي لدعم الأنشطة. وقد اتخذت المنظمة تدابير تكشف لمعالجة الفجوة الناجمة في الميزانية.

١١ - تؤثر التخفيضات في التمويل الأساسي على القدرة على الإبقاء على البصمة الحالية للعمليات، وقد أشارت اللجنة بأن هناك حاجة إلى شيء من إعادة التوزيع لمخصصات التكاليف في هياكل الصندوق: كما يتطلب الأمر تدابير أخرى لتمويل المزيد من الوظائف من ميزانيات غير أساسية، وتحتاج المنظمة إلى أن تثبت بشكلٍ أفضل القيمة المضافة المحددة التي تُحقّقها من خلال التمويل الأساسي.

١٢ - تشجّع اللجنة وضع خطة بشأن كيفية معالجة الصندوق لمشكلة التخفيض في موارده ومواصلته الاضطلاع بمهمته.

١٣ - استعراض السياسات. وفقاً لاختصاصاتها، تقوم اللجنة باستعراض السياسات التي تؤثر

تأثيراً كبيراً على ما يلي: (أ) الإدارة المالية والإبلاغ؛ (ب) مهام التدقيق الداخلي والتحقق والتقييم؛ و (ج) فعالية نظام الرقابة الداخلية والمساءلة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. واصلت اللجنة استعراض عملية طرح الإطار المُنقَح للنتج المُنسَق للتحويلات النقدية (هاكت) من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان وأبدت آراءها بشأنه؛ ويبدو أن هيكل إطار هاكت وآليات الإبلاغ به موجودة حالياً. تتطلب هذه الطريقة لتحقيق الضمان في التحويلات النقدية اليقظة المستمرة؛ وقد تم استعراض سياسات أخرى كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

١٤ - استعرضت اللجنة السياسات المتعلقة بالإبلاغ عن الأفعال غير المشروعة والمبلغين عن المخالفات، ووجدت أن العناصر الضرورية قائمة وتؤدي مهامها.

١٥ - إطار الرقابة الداخلية. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان السياسة المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية (ICF). وهذه السياسة مملوكة بصورة مشتركة من قبل شعبة الخدمات الإدارية وشعبة البرامج. ويتبع هذا الإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديوي (COSO) لعام ٢٠١٣. يسعى العمل الذي تقوم به الشُّعب المعنّية في الصندوق إلى إدماج عمليات الأعمال البرنامجية والتشغيلية والرقابة في ذلك الإطار، كما يسعى إلى ترشيد ذلك الإطار النامي بعناصر من "خطوط الدفاع الثلاثة".

١٦ - أوصت اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقييم عملياته التجارية وتحديد أولوياتها استناداً إلى مستوى التعرّض للمخاطر، والقيام - على أساس ذلك - بوضع الخطط اللازمة لاستكمال العملية المذكورة أعلاه. وتعتقد اللجنة أن العمل المُنجَز في عام ٢٠١٦ بشأن أربع سياسات، بما في ذلك سياسة تقييم الشركاء المُنفَّذين وسياسة السُّلف النقدية للمشاريع، قد أحرز تقدماً كبيراً في تعزيز العمليات المُعرّضة لمخاطر شديدة.

١٧ - لجنة استعراض الموردّين. لجنة استعراض الموردّين هي هيئة إدارية فنية داخلية أُنشئت لتقديم توصيات إلى كبيرة موظفي إدارة المشتريات لكي تنظر فيها. ويشمل ذلك الإجراءات المُتخذة بشأن القرارات النهائية بالجزءات المُوقَّعة على الموردّين. وقد أُحيطت اللجنة علماً بأنشطة السنة الأولى للجنة استعراض الموردّين.

١٨ - أوصت اللجنة بأن تُصدر لجنة استعراض الموردّين تقريراً سنوياً يوجز أعمالها خلال عام ٢٠١٦، بما في ذلك التعليقات على الدروس المستفادة والتحسينات التي يمكن إدخالها على عملية المشتريات. وأوصت اللجنة كذلك بتوسيع عضوية لجنة استعراض الموردّين بإضافة شخص من

خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان. قُدمت هذه التوصيات لزيادة أهمية هذه اللجنة للمنظمة بأسرها.

١٩ - إدارة المخاطر المؤسسية. أحرز الصندوق مزيداً من التقدم في إنشاء نظام لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM). وقد تم تعيين لجنة للمخاطر المؤسسية مع اختصاصات تحدد مسؤولياتها المختلفة. عقدت اجتماعات للجنة المخاطر المؤسسية تحت قيادة المدير التنفيذي، وأسفرت عن تحديد مجالات التحسين التي يتعين معالجتها في الدورة المقبلة.

٢٠ - تُقرُّ اللجنة بالتقدم الإيجابي الذي تحقّق في إدارة المخاطر المؤسسية. غير أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق بما يلي: (أ) إدماج إدارة المخاطر المؤسسية في آليات الحوكمة العامة للصندوق بحيث لا يُنظر إليها على أنها نشاطٌ منفصلٌ عن العمليات الجارية؛ (ب) إنشاء آلية رسمية لمتابعة إجراءات تخفيف المخاطر التي تم تحديدها ضمن مجموعات المخاطر؛ و (ج) الربط ما بين الأنشطة الأخرى في المنظمة التي تؤثر على إدارة المخاطر المؤسسية وإدماجها بشكلٍ واضح، مثل: إطار الرقابة الداخلية، واستنتاجات كلٍّ من مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق ومكتب التقييم، ومتابعات لجنة رصد التدقيق للتوصيات المُعلّقة بشأن التدقيق.

٢١ - إطار المساءلة. اقترحت اللجنة في تقاريرها السابقة أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإعادة النظر في إطار المساءلة لعام ٢٠٠٧ وتحديثه، لكي يتكّيف مع البيئة التشغيلية الحالية. لا يزال هذا العمل جارياً.

٢٢ - لجنة رصد التدقيق. تقوم لجنة رصد التدقيق التي يرأسها المدير التنفيذي بإدارة نتائج وتوصيات التدقيق الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة ومكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. واصلت لجنة رصد التدقيق أداء دورٍ هامٍ في تخفيض عدد التوصيات المُعلّقة بشأن التدقيق. وقد بدأ موظفو لجنة رصد التدقيق بتجميع التوصيات الناجمة عن عمليات التدقيق السابقة وفق مجالات مواضيعية، مثل مسائل الرقابة الداخلية التي كانت منتشرة في تقارير التدقيق. يُمكن هذا العمل الإدارة من التعامل بصورة موضوعية مع توصيات التدقيق. كما تضمّنت جهود موظفي لجنة رصد التدقيق تحديد الإجراءات المعيّنة التي يتعين على الإدارة اتخاذها لمعالجة وحل القضايا المواضيعية التي تم التعرّف عليها. وفيما يتعلّق بهذا الموضوع، لاحظت اللجنة أن هذه المجموعات المواضيعية تشبه إلى حد كبير المخاطر المؤسسية التي تم

تحديدها. تشجّع اللجنة الصندوق على التأكد من عدم وجود ازدواجية بين هذا الجهد وجهود إدارة المخاطر المؤسسية.

٢٣ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). أحيّطت اللجنة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز هيكل حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برامجه بطرق أكثر فعالية وكفاءة.

٢٤ - وقد أُجريَ تقييم مستقل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتم تزويد اللجنة بتقريرٍ عنه. حدّد التقرير بوضوح الحاجة إلى التغيير وإلى اتباع نهج جديد إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع حوكمة سليمة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها، مما يُمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تقديم الدعم الكامل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عملياته.

٢٥ - يتضمّن ذلك التقرير الشامل تفاصيل برنامج التغيير، بما في ذلك خطة للتنفيذ. ويبدو أن هذه المجموعة من التغييرات وأهداف التنفيذ طموحة، وسيتمثل تحقيقها في مثل هذا الإطار الزمني القصير تحدياً. توافق اللجنة على الاستنتاجات الواردة في التقرير والتي تفيد بأن أول شيء ينبغي عمله هو إنشاء هيكل قوي ومتين لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشجّع اللجنة الصندوق على النظر في عدة عوامل في اعتماد التغيير وتنفيذه: (أ) الحالة الراهنة للمنظومة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) التقييمات والقرارات المتعلقة بتخطيط الموارد في المؤسسة (ERP) والذي سيستخدم في المستقبل؛ (ج) عنصر رأس المال البشري في التغيير، بما في ذلك متطلبات القيام بأنشطة للإدارة السليمة للتغيير؛ و (د) استراتيجيات اتصال جيدة لمعالجة الانتقال إلى النظم الجديدة.

رابعاً - موجز مشورة اللجنة الاستشارية للتدقيق بشأن مكتب التقييم ومكتب خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق

٢٦ - وفقاً للبند ١٦ من اختصاصاتها، تقوم اللجنة بانتظام باستعراض مهمة التقييم، وكذلك مهام التدقيق الداخلي والتدقيق التي يقوم بها المكتب المعنيّ بذلك، بما في ذلك استعراض الميثاق، ونطاق العمل، والخطط، والأنشطة، والموارد، والموظفين، والهيكل التنظيمي.

ألف - مكتب التقييم

٢٧ - في كل اجتماع من اجتماعاتها، استمعت اللجنة إلى إحاطة من مدير مكتب التقييم عن حالة خطة عمل المكتب لأربع سنوات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥. وتُعرب اللجنة عن رضاها عن إنجازات مكتب التقييم.

٢٨ - واصلت جودة عمليات تقييم البرامج القطرية تحسّنها خلال عام ٢٠١٦. وتُعزى التحسينات جزئياً إلى زيادة مشاركة مكتب التقييم، بما في ذلك تدابير ضمان الجودة التي اتخذها المكتب. تضمّنت المشاركة الأوسع لمكتب التقييم استعراض واعتماد شروط مرجعية لعمليات تقييم البرامج القطرية، وتقديم المساعدة في اختيار فرق التقييم وتحديد مَسبقاً، والعمل عن كثب مع موظفي الرصد والتقييم الإقليميين المعنيين في عمليات تخطيط وتنفيذ عمليات تقييم البرامج القطرية.

٢٩ - أُبلِغَت اللجنة بأنه كانت هناك تقييمات لمشاريع وبرامج لصندوق الأمم المتحدة للسكان لم يكن مكتب التقييم على دراية بها. ويرجع ذلك إلى إدراج متطلبات للتقييم في مشاريع وبرامج يجري تنفيذها بتمويل غير أساسي. ونظراً لأنه لا يتم تنسيق أنشطة التقييم هذه مع مكتب التقييم، يكمن هنا خطر ازدواجية وعدم الالتزام بالمعايير المؤسسية. توصي اللجنة بأن يقوم مكتب التقييم بتنسيق واستعراض جميع اتفاقات المشاريع التي تتضمن متطلبات للتقييم، وذلك لضمان التقيّد بالمعايير المؤسسية وتجنب ازدواجية الجهود.

باء - مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق (OAS)

٣٠ - استعرضت اللجنة مسألة ما إذا كان مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق يتوفر لديه ما يكفي من السلطة، والدعم، وإمكانية الوصول إلى الموظفين، والمرافق، والسجلات للاضطلاع بأعماله دون قيود أو حدود. وخُصت اللجنة إلى أن مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق يتمتع بسلطة كافية، بدعم من المدير التنفيذي، وأن لديه استقلالية في القيام بعمله والاضطلاع بمسؤولياته.

٣١ - أبدت اللجنة آراءها بشأن الأساس الذي يمكن، بناءً عليه، أن يقدم مكتب خدمات التدقيق

الداخلي والتحقق رأيه بشأن كفاية وفعالية إطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة في الصندوق حيثما ينطبق ذلك.

التدقيق الداخلي

٣٢ - في الاستعراض الأول لخطة التدقيق الداخلي المؤقتة في شباط/فبراير ٢٠١٦، أبدت اللجنة ملاحظاتها، واقترحت على مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق معالجة المواعيد المتوقعة لإنجاز مهام التدقيق الداخلي الفردية على نحو واقعي، واستكمال أعمال التدقيق الداخلي المتعلقة من سنوات سابقة، وتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة حالات الطوارئ.

٣٣ - وقد أبلغت اللجنة المدير التنفيذي بملاحظتها أنه عند النظر في الصيغة النهائية لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٦، والتي قُدمت إلى اللجنة لاستعراضها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وُجد أن الخطة كانت تعكس التعليقات والاقتراحات المُقدّمة بشأن النسخة السابقة من الخطة.

٣٤ - وافقت اللجنة على قرار تأجيل تحديث تقييم المخاطر لعام ٢٠١٥ إلى أن تتوفر معلومات كافية عن طبيعة، ومدى، وتأثير الإجراء الذي أُتخذ لمعالجة الانخفاض في مستوى التمويل الذي أُعلن عنه في عام ٢٠١٦.

٣٥ - أبدى تقييم خارجي للجودة تناول تقريراً أصدره مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق خلال عام ٢٠١٦ عن نشاط التدقيق الداخلي رايًا عاماً بأن نشاط التدقيق الداخلي في صندوق الأمم المتحدة للسكان "يتفق عموماً" مع معايير وتعريف التدقيق الداخلي وميثاق الواجبات الأخلاقية. هذا هو أعلى تصنيف، ويعني أن نشاط التدقيق الداخلي له ميثاق، وسياسات، وعمليات وُجد أنها تتفق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي^١. ومع ذلك، يساور اللجنة القلق إزاء التأخيرات المستمرة في عملية التدقيق الداخلي، والصعوبات التي تواجه عملية إزالة التراكمات فيما يتعلق بنتائج وتوصيات التدقيق الداخلي، والإنتهاء من تقارير التدقيق الداخلي، ودوران موظفي التدقيق الداخلي. يتعين معالجة كل هذه المسائل لكي يتوقّر لصندوق الأمم المتحدة للسكان خدمة تدقيق داخلي فعّالة.

٣٦ - واصلت اللجنة الاطلاع على المستجدات حول التقدم المُحرز بشأن أداة التدقيق المستمر تُعرف باسم "التدقيق والرصد عن بُعد". تم تطوير هذه الأداة للاستفادة من تحليلات البيانات لتعزيز الضمانات؛ وقام مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق بتجربتها في منطقة أوروبا

الشرقية وآسيا الوسطى. أفاد موظفو المكتب بأن هذا النهج لاقى قبولاً كبيراً للغاية لدى الإدارة والموظفين في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأدى إلى إصدار تقارير تدقيق داخلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. يقوم المكتب بتوسيع نطاق استخدام هذا النموذج التجريبي ليشمل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وستواصل اللجنة رصد هذه المبادرة.

^١ قام بتعميمها المعهد الدولي للتدقيق الداخلي.

التحقيق

٣٧ - استعرضت اللجنة أنشطة ونتائج مهمة التحقيق التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي تشكّل جزءاً من عمل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق. الحالة منذ التقرير الأخير مستقرة. وقد أُبلِغَت اللجنة بأن تعقيد أعمال التحقيق لا يزال في تزايد مستمر، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق مع أطراف ثالثة، مثل الموردّين والشركاء المُنفَّذين. وفي هذا الصدد، تقدّر اللجنة الإجراء الذي اتخذته المدير التنفيذي بتقديم دعمه الكامل وتوفير موارد إضافية لهذه المهمة في عام ٢٠١٧.

٣٨ - ارتفع حجم الدعاوى، وهو عدد الدعاوى التي جرى التعامل معها خلال العام، من ٤٢ دعوى في عام ٢٠١٢ إلى ١٤٢ دعوى في عام ٢٠١٦. وكان هناك ٤١ دعوى مفتوحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مقابل ٥٢ دعوى في نهاية عام ٢٠١٥، و ٤٤ دعوى في نهاية عام ٢٠١٤، و ٣٤ دعوى في نهاية عام ٢٠١٣. في حين أن معظم الدعاوى المفتوحة نشأت في عام ٢٠١٦، فإن مستوى عدد الدعاوى المفتوحة لا يزال مرتفعاً، مما قد يؤدي إلى احتمال وجود مخاطر كبيرة تتعلّق بالسُّمعة، والتي يمكن أن يكون لها العديد من العواقب، بما في ذلك قلق المانحين الذين يقدّمون تمويلاً غير أساسي للمشاريع الميدانية.

٣٩ - أخطرت اللجنة بأن متطلبات الإبلاغ الإلزامي الجديدة التي يضعها المانحون تزداد بدرجة كبيرة - إذ يطلب المانحون تقديم تقارير عن المخالفات التي تُرتكب فيما يتعلّق بالمشاريع التي يمولونها، سواءً على الصعيد الثنائي أو من خلال آليات التمويل المُجمّعة. ويريد المانحون أن يتم إخطارهم عند بدء التحقيق، وإخطارهم أثناء التحقيق، وتنبههم عند الانتهاء من التحقيق، إلى جانب الإجراءات التي تم اتخاذها. تحتاج هذه الطلبات إلى موارد مكثّفة وتزيد من التعقيد؛ وعلاوة على ذلك، فإنها قد تُعرّض سلامة التحقيق للخطر، فبمجرد أن يتوفر لدى جهة مانحة أي معلومات عن حالة ما، فلن يكون للصندوق أي سيطرة على سرية المعلومات. وتحت اللجنة المانحين على

الاعتماد على نظام التحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي يتسم بالنزاهة، ويحقق في جميع الادعاءات الجديرة بالتصديق بشأن ارتكاب مخالفات، ويتوخى الحذر الواجب بشأن المسائل المتعلقة بالسرية وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتحقيق.

^٢ في نهاية عام ٢٠١٢.
^٣ في نهاية عام ٢٠١٦.

الخدمات الاستشارية

٤٠ - يحضر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق اجتماعات الإدارة ويقدم المشورة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مسائل محددة. أُبْلِغَت اللجنة بأنه نظراً للقيود المفروضة على الموارد، فإن الطلبات الاستشارية في عام ٢٠١٦ اقتصرت على الطلبات ذات الأهمية القصوى، وتم التعامل معها أساساً من قِبَل مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق.

الإبلاغ

٤١ - تقرير مديرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق. أحاطت اللجنة علماً بمحتوى تقرير مديرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق للصندوق لعام ٢٠١٦ (DP/FPA/2017/6)، والذي سيُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٧.

٤٢ - الإفصاح العلني عن تقارير التدقيق الداخلي. وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٢، يتم الإفصاح علناً عن جميع تقارير التدقيق الداخلي الصادرة عن مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق ابتداءً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإنترنت. ويتم ذلك عادةً بعد شهر من إصدار التقارير داخلياً أو بعد وقت معقول، للسماح بإجراء مشاورات مع حكومات الدول الأعضاء المعنية. وتلاحظ اللجنة أن جميع التقارير الصادرة في عام ٢٠١٦ قد تم الإفصاح عنها علناً.

خامساً - مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٤٣ - تجتمع اللجنة بانتظام مع مراجعي الحسابات الخارجيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين يشكّلون مجلس مراجعي الحسابات، للقيام بما يلي:

(أ) مناقشة خطط عمل مجلس مراجعي الحسابات؛

(ب) استعراض التقارير والرسائل الإدارية ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومذكراته ذات الصلة؛

(ج) مناقشة الضوابط الداخلية والمسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات؛ و

(د) استعراض مدى كفاية استجابة الإدارة لملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وتقييم حالة التنفيذ.

٤٤ - أبدى مجلس مراجعي الحسابات رأياً غير تحفظي بشأن البيانات المالية لعام ٢٠١٥، وأثار عدداً من مسائل الرقابة. وقد تم تنفيذ جميع التوصيات الـ ٢٢ المقدمة لعام ٢٠١٣ والسنوات السابقة. فيما يتعلق بعام ٢٠١٤، تم تنفيذ ٤ توصيات من أصل ١٠ توصيات.^٤ ويمثل ذلك الجهود المستمرة التي تبذلها الإدارة العليا لحل المسائل وتنفيذ التوصيات المتفق عليها من قِبَل مجلس مراجعي الحسابات.

سادساً - مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٥ - عقدت اللجنة، في اجتماعها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتماعاً خاصاً مع مستشار الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. تؤيد اللجنة وظيفة الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تعزز ثقافة النزاهة والمساءلة. وتلاحظ اللجنة الدعم المستمر والأهمية التي يوليها المدير التنفيذي والإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان لوظيفة الأخلاقيات.

^٤ في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦.

سابعاً - الخلاصة

٤٦ - كما سبق ذكره في هذا التقرير، كان الوضع التمويلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان من المواضيع الرئيسية التي نوقشت في اجتماعات اللجنة وفي المجلس التنفيذي. وبسبب التحدي المتعلق بالتمويل، تشجّع اللجنة على وضع خطة بشأن كيفية تعامل الصندوق مع تخفيضات الموارد مع مواصلة الاضطلاع بمهمته.

٤٧ - أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان عدة مبادرات إدارية على مدى السنوات القليلة الماضية، وتكرّر اللجنة توصيتها بضرورة التنسيق الجيد بين جميع هذه الجهود من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد وتجنّب ازدواجية الجهود.

٤٨ - تشمل المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام ما يلي:

(أ) مواصلة تطوير إدارة المخاطر المؤسسية والروابط بين تلك الإدارة وأطر الرقابة الداخلية والمساءلة؛

(ب) معالجة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إدارة واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) استكمال خطة واقعية للتدقيق الداخلي على أساس المخاطر لعام ٢٠١٧؛ و

(د) معالجة الشواغل المتعلقة بعملية التدقيق الداخلي، بما في ذلك الانتهاء من تقارير التدقيق الداخلي وإصدارها في الوقت المناسب وفقاً للخطة المعتمدة، وإزالة التراكمات فيما يتعلق بتقارير التدقيق الداخلي مع الخدمات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب.

٤٩ - خلال عام ٢٠١٧، ستواصل اللجنة متابعة المسائل المحددة في هذا التقرير، فضلاً عن المسائل الأخرى التي تدخل في نطاق ولايتها.

٥٠ - وتود اللجنة أن تشكر المدير التنفيذي، ونواب المدير التنفيذي، وكبار الموظفين، وموظفي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق ومكتب التقييم، ومجلس مراجعي الحسابات، وسائر موظفي الصندوق وموظفيه الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة وتعاونوا معها في الاضطلاع بمسؤولياتها.
